تشمل إعادة تمويل قرض وإعادة خصم سندات

حكومة أبوظبي و«المركزي» يوقعان اتفاقية إعادة تمويل مع دبي بـ 73.4 مليار درهم

أعلنت دائرة مالية حكومة أبوظبي ومصرف الإمارات المركزي أمس، عن توقيع اتفاقية بين حكومة أبوظبي وحكومة دبي لإعادة تمويل قرض بقيمة «10 مليارات دولار» «36.7 مليار درهم»، ووقع مصرف الإمارات المركزي أيضا على اتفاقية لإعادة خصم سندات صادرة عن حكومة دبي بمبلغ 10 مليارات دولار.

وفي الحالتين حددت المدة بخمس سنوات قابلة للتجديد وسعر الفائدة بـ 1 في المئة ثابت لكامل المدة، وكانت حكومة دبي قد حصلت على هذه التسهيلات في عام 2009 والتي تستحق خلال العام الحالي.

وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة دبي سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس دائرة الطيران المدني ورئيس اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي، ووقع نيابة عن حكومة ابوظبي معالي حمد الحر السويدي رئيس دائرة المالية في أبوظبي، ونيابة عن المصرف المركزي معالي خليفة محمد الكندي رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات المركزي.

وتوجه الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم بالشكر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، على دعمهما المستمر للاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن توجيهاتهما الحكيمة والخطوات السديدة التي اتخذاها خلال السنوات الماضية، قد أسهمت بشكل رئيسي في تمكين دولة الإمارات من مواجهة التحديات الاقتصادية التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، وشكلت المحرك الفعلي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة التي تشهدها الدولة.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار سعي أطرافها لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الإماراتي على الصعيد الإقليمي والعالمي، ولتعكس التحولات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد المحلي لإمارة دبي في السنوات الأخيرة، والتي كان لها دور أساسي في استقطاب عدد من المشاريع الاستثمارية الضخمة والفعاليات المهمة وآخرها فوز دولة الإمارات ممثلة بإمارة دبي باستضافة «إكسبو 2020».

البنك المركزي الاماراتي يمول أكبر مشروع في دبي خلال 2014

وقال معالي حمد الحر السويدي رئيس دائرة المالية في أبوظبي: «تحتل دولة الإمارات المرتبة الـ 30 بين أكبر الاقتصادات في العالم، الأمر الذي يعكس مكانتها ودورها الاقتصادي، وقد جاء توقيع هذه الاتفاقية ليعزز من الانتعاش الاقتصادي التي تشهده الدولة وليساهم في تحقيق رؤية القيادة الحكيمة لدولة الإمارات والهادفة إلى دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الرخاء والرفاهية لدولة الإمارات وشعبها. كما أود التأكيد في هذا المجال على التزام حكومة أبوظبي بدعم وتطوير الاقتصاد الإماراتي والارتقاء به إلى مستويات جديدة من خلال توفير مناخ استثماري واقتصادي جاذب يساهم في تعزيز تنافسيته على مستوى المنطقة والعالم».

ومن جهته قال معالي خليفة محمد الكندي : «يأتي توقيع هذه الاتفاقيات ليتماشى مع السياسة المالية الرشيدة لدولة الإمارات التي تهدف إلى دعم وتعزيز النمو الاقتصادي، ونسعى في مصرف الإمارات المركزي للحفاظ على اقتصاد قوي وقطاع مصرفي صلب»، وسيساهم قرار إعادة تمويل هذه القروض في تعزيز نمو وازدهار الاقتصاد الإماراتي، إذ سينعكس بشكل إيجابي على مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والعقارية، الأمر الذي من شأنه ترسيخ مكانة دولة الإمارات على الصعيدين المحلي والدولي.

اليوان الصيني يتراجع بعد زيادة نطاقه السعري

«رويترز»: تراجع اليوان الصيني مقابل الدولار امس بعد أن زاد البنك المركزي نطاق تداوله اليومي إلى مئليه في إطار التزامه بتعزيز دور الأسواق في الاقتصاد.

لكن العملة تحركت داخل نطاق ضيق نسبيا مما يبرز وجهة نظر السوق بأن بنك الشعب الصيني «البنك المركزي» سيسعى للحد من تذبذبات العملة وسط بواعث قلق الأسواق بشأن تباطؤ النمو الصيني وجودة ديون الشركات.

وقال متعامل لدى بنك أوروبي في شنغهاي «من المؤكد أن يعمد بنك الشعب بمساعدة بنوك رئيسية مملوكة للدولة إلى تشديد القبضة على قيمة اليوان في الأيام والأسابيع المقبلة للحيلولة دون تذبذبات يراها أكثر من اللازم.»

لكن من المتوقع في المدى الطويل أن يسمح البنك المركزي للعملة بالتحرك في نطاق أوسع كمؤشر على الثقة في قدرته على تحجيم المضاربين وأن الاقتصاد من النضج بما يكفي للتعامل مع مزيد من عدم التيقن في سعر الصرف.

وقال المتعامل «بمرور الوقت سيمهد توسيع النطاق لقيام بنك الشعب بتقليص تدخله في المعاملات اليومية بشكل تدريجي وسيدعم الإصلاحات الصينية الهادفة إلى جعل اليوان قابلا للتحويل بشكل كامل في نهاية الأمر.»

كان بنك الشعب الصيني رفع يوم السبت نطاق التداول اليومي لليوان بحيث يتحرك صعودا وهبوطا بنسبة الذين في المئة فوق نقطة الوسط اليومية. وفتحت العملة عند 6.15 يوان للدولار بانخفاض 0.29 في المئة فقط عن نقطة الوسط الرسمية. وتراجعت العملة لفترة وجيزة إلى 6.1642 بانخفاض 0.2 في المئة عن إغلاق يوم الجمعة.

وتراجع اليوان 1.8 في المئة مقابل الدولار منذ بداية العام الحالي وذلك بفعل جهود البنك المركزي لتفقد العملة جزءا كبيرا من مكاسب بلغت حوالي ثلاثة في المئة العام الماضي حيث تسعى بكين لتغيير الافتراض السائد بأن المراهنة على صعود اليوان مراهنة آمنة.

أول صافي شراء للأجانب بعد 5 أشهر من البيع المتواصل

ضغوط بيع تقود سوق أبوظبي إلى عكس اتجاهه والتراجع 0.46 في المئة

واصل سوق أبوظبي للأوراق المالية في مستهل تعاملاته الأسبوعية أمس تصحيحه السعري، على الرغم من تحول الأجانب للشراء لأول مرة منذ خمسة أسابيع من البيع المتواصل.

وفشل السوق في الاحتفاظ بارتداده الصعودي لجلسة ثانية بعد ارتداده القوي نهاية الأسبوع بأكثر من 2 في المئة ، حيث استهل التعاملات بارتفاعات جيدة، بدعم من الأسهم النشطة في قطاعي البنوك والعقارات دفعت المؤشر إلى أعلى مستوى عند 4770 نقطة، قبل أن يتعرض في النصف ساعة الأخيرة إلى ضغوط بيع دفعته لتغيير مساره إلى الهبوط بنسبة 0.46 في المئة ، وأغلق عند مستوى 4732 نقطة.

وقال وسطاء إن السوق استفاد من الارتفاعات القوية لسوق دبي على وقع التوزيعات السخية لشركة إعمار، وانعكست إيجابا على حركة الأسواق ككل، قبل أن يتدخل المضاربون بعمليات جني أرباح، قناعة منهم بأن الأسواق أميل للاستمرار في تصحيحها السعري، وإن خفت حدتها بشكل كبير، مقارنة مع التصحيحات الحادة الأسبوع الماضي، بحسب فادي الغطيس المحلل الفني لشركة ثنك للدراسات المالية.

وأضاف « الأسواق ستواصل تصحيحها، لكن ستتوفر فرص مغرية للدخول في كل مرحلة، مما يقلل من حدة التراجعات».وانخفضت مستويات السيولة بشكل ملموس لتصل إلى 343.7 مليون درهم من تداول 139.8 مليون سهم، جرى تنفيذها من خلال 2594 صفقة.

ولأول مرة يتحول الأجانب إلى الشراء بداية الأسبوع الحالي، بعد خمسة أسابيع من البيع الصافي، وذلك من مشتريات بقيمة 122.7 مليون درهم شكلت نحو 35.7 في المئة من إجمالي تداولات السوق، مقابل مبيعات بقيمة 116 مليون درهم، وبذلك بلغ صافي الشراء الأجنبي نحو 6.6 مليون درهم.

ولوحظ أن الشراء الأجانب جاء من الأجانب غير العرب لأول مرة خلال الشهر الحالي بقيمة 820 ألف درهم، والخليجيين 10 ملايين درهم، فيما حقق الاستثمار العربي صافي بيع بقيمة 4.3 مليون درهم. وضغطت 6 قطاعات بقيادة قطاع الاستثمار على السوق للتحول إلى الهبوط، فيما قللت ارتفاعات قطاعي العقارات والطاقة من حدوث تصحيح كبير، واستقر قطاع الاتصالات من دون تغير.

وارتفعت أسعار 10 شركات مقابل انخفاض أسعار 18 شركة أخرى، واستقرت أسعار شركتين من دون تغير.

وحقق سهم شركة طاقة أكبر نسبة ارتفاع سعري بنحو 5.3 في المئة إلى 1.39 درهم، وحقق تداولات بقيمة مليون درهم من تداول 767.5 ألف سهم.

وفي المقابل، تراجع سهم شركة الخليج للمشاريع الطبية بالحد الأقصى المسموح به هبوطا في الجلسة الواحدة 10 في المئة إلى 2.34 درهم، وبلغت قيمة تداولاته 41800 درهم من تداول 20 ألف سهم.

واستحوذت الأسهم العقارية الثلاثة على الحصة الأكبر من تداولات السوق، وارتفع سهم شركة الدار أكثر الأسهم نشاطا من حيث القيمة بنسبة 0.99 في المئة إلى 3.05 درهم، وحقق تداولات بقيمة 100.7 مليون درهم من تداول 33.1 مليون سهم، كما ارتفع سهم شركة رأس الخيمة العقارية بنسبة 0.88 في المئة إلى 1.14 درهم، مسجلا ثاني أكبر حجم من التداولات بقيمة 24.3 مليون درهم من تداول 21.4 مليون سهم.

وتراجع سهم شركة إشراق العقارية بنسبة 3.3 في المئة إلى 2.31 درهم، وسجل ثاني أكبر حجم من التداولات بقيمة 98.6 مليون درهم من تداول 42.5 مليون سهم. وتفاوت أداء الأسهم النشطة في قطاع البنوك، وحقق سهم بنك أبوظبي الوطني خامس أكبر ارتفاع في السوق بنحو 1.3 في المئة إلى 14.90 درهم، وحقق تداولات بقيمة 14.8 مليون درهم من تداول 3.5 مليون سهم، كما ارتفعت أسهم بنوك أبوظبي التجاري 0.72 في المئة إلى 7 دراهم، وبلغت قيمة تداولاته 2.2 مليون درهم من تداول 324 ألف سهم، وأبوظبي الإسلامي 1.1 في المئة إلى 8.10 درهم، وبلغت قيمة تداولاته 5.5 مليون درهم من تداول 686.6 ألف سهم.

استثمارات المملكة الخارجية تدار من قبل مديري استثمار دوليين مميزين

محافظ مؤسسة النقد: السعودية حققت نمواً في الناتج المحلي تجاوز المعدلات العالمية

محافظ مؤسسة النقد خلال المؤتمر الصحافي

قال فهد المبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» إن توقعات صندوق النقد بنمو الاقتصاد السعودي 4.4 في المئة هذا العام «نسبة معقولة وقابلة للتحقيق»، مشيراً إلى إن أسعار الفائدة الرئيسية معقولة ومتوازنة وإن من المستبعد أن يؤثر تقليص مشتريات مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» من السندات على اتجاه السياسة النقدية للمملكة مضيفاً بأن سعر الفائدة في المملكة معقول ومتوازن ويحقق الهدف.

وأضاف المبارك على هامش المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس بمقر المؤسسة بالرياض بمناسبة صدور التقرير السنوي التاسع والأربعين «لساما» إن توقعات الصندوق للتضخم في المملكة هي 3 في المئة ، لافتا الى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمى بنسبة 3.8 في المئة لعام 2013، وهي نسبة تزيد عن معدل نمو الاقتصاد العالمي في العام نفسه الذي بلغ 2.9 في المئة ، ونمى القطاع الخاص بنسبة 5.5 في المئة ، مبينا أن النمو الذي حققه اقتصاد المملكة يأتي بناء على استمرار الانفاق الاستثماري الحكومي، خاصة على مشاريع البنية التحتية، واستمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة عالية نتيجة ما تحقق من انجازات في مجال تحديث وتطوير الانظمة وتحسين بيئة الاعمال التي عززت الاستثمارات المحلية والاجنبية اضافة الى ما قدمته المصارف المحلية .

وحول دراسة مؤسسة النقد العربي السعودي لمعدل الفائدة على الإقراض في المملكة من مستوى معدلها الحالي أوضح محافظ المؤسسة الدكتور فهد المبارك أن هناك ضوابط تحدد معدلات الفائدة لدى النظام المصرفي في المملكة وهي ضوابط تتمتع بالشفافية من كل بنك او مصرف وتلزمه بذلك مع كل عميل،فيما تراقب المؤسسة ذلك. وقال: إنه نظرا لاختلاف الممارسات لدى البنوك فقد وضعت المؤسسة مؤخرا أحدث معايير وضوابط جديدة، ستطبق في القريب العاجل لا تتعدى الأشهر تحقق الشفافية والانضباط، كما صدرت ضوابط حماية العملاء توجد ضوابط ومعايير محددة يجب على النظام المصرفي تطبيقها لتحقيق مبادئ الشفافية اللازمة في أي قرض،متوقعا أن تكون ذات تأثير على الممارسة والفهم الصحيح لدى جميع الأطراف، وحول التمويل العقاري في المملكة لدى البنوك والشركات المستقلة أفاد الدكتور فهد المبارك أن هذا النشاط قديم في المملكة وتم استحداث أنظمة عصرية تواكبه وتعمل على تطوير نشاطه بما يحقق الفائدة لجميع الأطراف المتعامل فيه وتم إصدار اللوائح التنفيذية لهذه الأنظمة وتم الترخيص لعدد من البنوك والشركات لممارستها، وتوقع أن يتم البدء في تطبيق أنظمة الرهن العقاري والتأجير التمويلي وفق اللوائح المعلنة خاصة بعد صدور الموافقات لقيام عدد من الشركات بممارسة هذا النشاط بما سيوفر المزيد من الأمان والوضوح والحماية لكافة المتعاملين في هذا النشاط في الفترة القادمة حتى تنخفض المخاطر وتقل التكلفة على المواطن في النهاية ويحقق القطاع نموا. وأشاد بحصول التصنيف السيادي للمملكة على درجة – AA مرتفعا من AA مع نظرة مستقبلية مستقرة والذي منحته وكالة فيتش للتصنيف الائتماني مؤخرا، مشددا على أن المملكة من بين الاقتصادات الدولية القلائل التي تحصل على ارتفاع في تصنيفها وذلك رغم الأزمات المالية التي شهدها العالم وهي بمثابة الشهادة للاقتصاد المحلي وقدرته على النمو ومواكبة التطورات العالمية في توفير البنية التحتية وتنمية القطاعات بشكل متوازن،كما انها تمثل شهادة دولية لمدى مساهمة القطاع المصرفي في المملكة في تلبية احتياجات الوطن والمواطن وفق أعلى المعايير المطبقة في هذا المجال.

ونفى المبارك وجود أي تأثيرات على مستوى التعاملات المالية مع دولة قطر بعد الأحداث الأخيرة، مبينا ان استثمارات المملكة بلغت 2700 مليار ريال منها تغطية العملة وهي 194 مليار و كذلك يوجد نقد بالإضافة إلى ودائع لدى البنوك.

مشيرا أن البنوك المحلية كان تأثرها بالأزمة المالية العالمية قليل جدا وكذلك محفظة المؤسسة كانت من أقل المحافظ تأثرا بالأزمة وذلك لحصافة سياسية الاستثمار، مبينا بان المملكة من أوائل الدول في تطبيق مبادئ بازل 3 وجميع البنوك تطبق هذه الضوابط، ومنذ 2005 طبقت المملكة لمبادئ بازل 2 وهذا ما حمى بنوك المملكة من أي أزمات أو تأثير بمراكزها المالية، في العام 2006 سبقها عدد من الأمور من بينها تحديد عدد من شركات و الأسهم التي يجب أن تستحدم كضمانات للإقراض والتي يبعث بإشارة إلى السوق عن مستوى هذه الشركات، كذلك قامت المؤسسة من الحد من أقراض الأفراد من أجل شراء الأسهم حيث قامت المؤسسة بالدور الصحيح لهذا الأمر ولكن عندما تم ارتفاع مؤشر سوق الأسهم كان من الصعب على المؤسسة الخروج بضوابط جديدة.

وأوضح المبارك خلال كلمته التي القاها في المؤتمر الى إن المملكة حققت في عام 2013 فائضا فعليا في الميزانية العامة للدولة تقدر بنحو18.3 مليار ريال بواقع 6.5 في المئة من الناتج المحلي، مشيرا الى تراجع حجم الدين العام الى 75.1 مليار ريال يمثل نحو 2.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي،مضيفا أن المملكة حققت فائضا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بقدر بنحو 486.8 مليار ريال بواقع 17.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة22.4 في المئة العام الماضي،لافتا الى ارتفاع معدل التضخم من 2.9 في المئة لعام 2012 الى 3.5 لعام 2013،مبينا ان الارتفاع تحت السيطرة وقال «حسب آخر البيانات الصادرة عن مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات تراجع معدله السنوي ليبلغ 2.8 في المئة في شهر فبراير من عام 2014، علما أن معدل التضخم في الاقتصادات الناشئة والنامية يقدر في عام 2013 بلغ 6.2 في المئة وتعزى الضغوط التضخمية في المملكة لقطاع المساكن واسعار الغذاء».

وأفاد المبارك ان المملكة ارتفعت في تنصيفها الائتماني من«–AA» الى«AA» من قبل وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني،مع نظرة مستقبلية مستقرة مما يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني ويجله اكثر جاذبية.

وأشار المبارك الى أن قطاع المصارف ارتفعت الكتلة النقدية«ن3» في عام 2013 بنسبة10.3 في المئة ،كما نمت هذا العام من شهر يناير بنسبة 12.8 في المئة ، ونمى الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في عام 2013 بنسبة 12.1 في المئة ليبلغ 1076.4 مليار ريال،مضيفا الى انه نمى هذا العام من شهر يناير بنقس النسبة بحوالي12.3 في المئة ،مشيرا الى أن المصارف حافظت على ملاءتها المالية الجيدة حيث بلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام2013 نحو17.9 في المئة .

السعودية: شراء «حق الأولوية» لا يمثل تملكاً للسهم

دعت هيئة السوق المالية السعودية المتعاملين في السوق المالية إلى مطالعة آلية إدراج وتداول حقوق الأولوية كورقة مالية للشركات المدرجة والتي أتاحتها الهيئة كمنتج جديد في السوق.

وتتسم الآلية بتعويض المساهم المستحق عن الانخفاض الحاصل في قيمة محفظته الاستثمارية الناتج عن تعديل سعر السهم بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس المال.

ويكون هذا التعويض من خلال إيداع حقوق الأولوية كأوراق مالية في محافظ المستثمرين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية؛ إذ إن قيمة حقوق الأولوية التي ستودع مباشرة في محافظ المستثمرين بعد انعقاد الجمعية سوف تعادل الانخفاض الحاصل في قيمة أسهمهم. يجدر بالذكر أن هذه الحقوق لن تظهر في المحفظة كقيمة بل كعدد. كذلك تتميز الآلية بإتاحة خيارات للمساهمين المستحقين تتمثل في بيع كامل حقوق الأولوية الممنوحة لهم أو بالاكتتاب بكامل هذه الحقوق، أو ببيع جزء منها والحصول على السيولة اللازمة للاكتتاب بالجزء الآخر.

إضافة إلى ما ذكر، تعمل الآلية على تعويض أصحاب حقوق الأولوية الذين لم يمارسوا حقهم في الاكتتاب، وعلى تعزيز الشفافية في أسعار أسهم الشركة المصدرة للحقوق، وتوفير آلية أكثر تماشياً مع الأسواق المالية العالمية، بحيث تتيح الفرصة لإيجاد منتج جديد في السوق المالية يعمل على توفير حجم أكبر من السيولة المتداولة وتعزيز عمق السوق.

وتعد حقوق الأولوية أوراقاً مالية قابلة للتداول، تعطي حاملها أحقية الاكتتاب في الأسهم الجديدة المطروحة عند اعتماد الزيادة في رأس المال، وتعتبر هذه الأوراق حقاً مكتسباً لجميع المساهمين المقيدين في سجلات الشركة نهاية يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

هيئة السوق المالية السعودية

وفي هذا الجانب، توضح الهيئة أن شراء حق الأولوية لا يمثل تملكا للسهم بل يمنح المشتري حق الاكتتاب في زيادة رأس المال، إلى جانب المساهمين المقيدين في سجلات الشركة يوم انعقاد الجمعية العامة.

من هنا تأتي أهمية إطلاع المستثمرين على كل تفاصيل آلية تداول وإدراج حقوق الأولوية، وطريقة عملها، مع ضرورة الإلمام بكل العوامل المؤثرة فيها؛ للتأكد من أن أي قرار استثماري سيكون مبنياً على وعي وإدراك كاملين.

ووفق آلية تداول وادراج حقوق الأولوية، يتم بعد انعقاد الجمعية العمومية غير العادية والموافقة على زيادة رأسمال الشركة تعديل سعر السهم، وإيداع حقوق الأولوية كأوراق مالية في المحافظ الخاصة بالمساهمين المقيدين، وستظهر الحقوق في محافظ المساهمين المقيدين تحت رمز جديد خاص بحقوق الأولوية، ولن يُسمح بتداول هذه الحقوق أو الاكتتاب فيها إلا عند بداية الاكتتاب. وتتكون آلية تداول حقوق الأولوية من مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتشمل فترة تداول الحقوق، وتستمر ثمانية أيام عمل «أيام تداول»، ويمكن خلالها للمساهمين المقيدين وغير المقيدين تداول الحقوق. يشار إلى أن السوق المالية «تداول» سوف تعلن يوميا السعر الإرشادي لتداول الحق والذي يتم تحديثه كل خمس دقائق. ويمثل السعر الإرشادي الفرق بين القيمة السوقية لسهم الشركة خلال فترة التداول وسعر الطرح.

مؤشر سوق الأسهم السعودية يرتفع 10 في المئة منذ بداية العام

سجل مؤشر الأسعار العام في سوق الأسهم السعودية، ارتفاعا بنسبة تقارب 10 في المئة منذ بداية العام الحالي، مدفوعا بأداء قطاعات التطوير العقاري، والتجزئة، والمصارف التي سجلت أعلى الارتفاعات في أداء أسهمها خلال شهرين ونصف من 2014.

وسجلت أسهم قطاع التطوير العقاري، أعلى الارتفاعات بين قطاعات السوق بنسبة 28.7 في المئة تلاها قطاع التجزئة بنسبة 23 في المئة وقطاع المصارف والخدمات المالية بنسبة 11.3 في المئة . وللمرة الأولى منذ 2011 زادت قيمة التداول اليومية في سوق الأسهم السعودية عن 11 مليار ريال، مطلع الشهر الحالي، قبل أن تعاود الاستقرار عند مستويات تتراوح بين 7 و 8 مليارات ريال بالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة يوميا. وقال سلطان العتيمين مدير محافظ الأسهم بشركة منافع القابضة لـ«العربية.نت» إن السوق ستواصل ارتفاعاتها ومن المنتظر أن يؤسس مؤشر الأسعار العام الى مرحلة عند 9400 نقطة مؤكدا أن المتداولين لن يشهدوا انخفاضات حادة خلال بقية العام الحالي.

المؤشر السعودي يسجل ارتفاعا بـ10 في المئة منذ بداية 2014